

Distr.: Limited
19 October 2011
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والستون
اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محددة
تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير
الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات
المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

الأرجنتين*: مشروع قرار

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية
غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية
وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية
المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،
و ٢٠٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢١٢/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،
و ٢٢٨/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٧٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٢)،

وإذ تشير إلى إعلان ألماني^(٣) وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماني،

وإذ تحيط علما بإعلان إيزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في إيزولويني، سوازيلند، في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(٥)،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي العاشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ تسلّم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءاً البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره، لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيراً سلبياً في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة لا يزال يشكل عائقاً أساسياً أمام التجارة ويحول دون نمو البلدان النامية غير الساحلية،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٥) A/64/856، المرفق.

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيًا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماني،

وإذ تسلّم بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تحيط علماً بإعلان أولان بتار^(٦) بوصفه يمثل نتائج الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماني والفجوات الإنمائية الأخرى التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع حكومة منغوليا، والذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ في أولان بتار،

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماني يشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٧) عن تنفيذ برنامج عمل ألماني^(٤)؛

٢ - تعيد تأكيد حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقاً لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - تعيد أيضاً تأكيد أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألامس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - تدعو بلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية إلى النظر في إمكانية اتباع هيكل موحد وشامل لرسم المرور العابر، حسب الاقتضاء، يتمشى مع رسوم المرور العابر القائمة، في أي منطقة من العالم، لتفادي المعايير المزدوجة بهدف إيجاد نظم فعالة للنقل العابر، وذلك وفقاً لبرنامج عمل ألماني؛

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ١٩ (E/2011/39)، الفصل الرابع، القرار ١/٦٧.

(٧) A/66/205.

٥ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي^(٨)، لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجيات التنمية الوطنية فيها؛

٦ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية بتقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٧ - **تعيد تأكيد التزامها التام** بأن تلبي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإئتمانية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٨ - **تسليم** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها في مجال إصلاح السياسات العامة والإدارة، وأن الشركاء في التنمية، ومنهم المؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، يولون مزيداً من الاهتمام لإنشاء نظم فعالة للمرور العابر؛

٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية، وذات احتياجات هائلة في ما يتعلق ببناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل، ولا تزال تواجه تحديات في الجهود التي تبذلها من أجل إقامة نظم فعالة للنقل العابر، مما يحول دون استفادتها بالكامل من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المطردتين من أجل تحقيق الأهداف الإئتمانية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإئتمانية للألفية؛

١٠ - **تدعو** الدول الأعضاء والشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقاً، وخصوصاً لأغراض

(٨) انظر القرار ٢/٦٣.

تشبيد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز الترابط الأقليمي، وتدعيم قدراتها التحليلية من أجل وضع وتنفيذ سياسات النقل المتناسكة والشاملة دعماً لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة؛

١١ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية لا يزالان ضعيفين للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

١٢ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك مؤسسات البحث ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، في إجراء بحوث بشأن ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، وفي وضع مجموعة من مؤشرات الضعف التي يمكن استخدامها لأغراض الإنذار المبكر؛

١٣ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١٤ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذاً فعالاً وأن يزيدوا من دعمهم لها، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بشكل كاف، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تدعيم قدراتها الإنتاجية من أجل تعزيز تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٥ - تسلّم بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي لا تكون لها في كثير من الأحيان قيمة مضافة عالية، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

١٦ - تشجع على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١٧ - تؤكّد الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور الهام لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة؛ وتشجع، في هذا الصدد، البلدان المصدرة لرأس المال على اعتماد وتنفيذ الحوافز الاقتصادية والمالية والقانونية الرامية إلى تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتدعو البلدان النامية غير الساحلية ومشاركة القطاع الخاص؛

١٨ - تسلّم بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في إعداد إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

١٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن

تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو هذه المنظمات إلى مواصلة تقديم دعمها في مجال إنشاء الأطر القانونية المؤاتية، وترحب، في هذا الصدد، بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، في المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

٢١ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية على القيام في أقرب وقت ممكن بتوقيع الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء معهد البحث الدولي للبلدان النامية غير الساحلية والتصديق عليه كي يتسنى وضع معهد البحث موضع التشغيل الكامل، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والشركاء في التنمية إلى دعم معهد البحث ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

٢٢ - **تقرر** عقد مؤتمر استعراضي عشري شامل لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٣، وفقاً للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي والفقرة ٣٢ من الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة^(٨)، يسبق، عند الاقتضاء، بأعمال تحضيرية إقليمية وعالمية وموضوعية بأكثر الطرق فعالية وأحسنها تنظيمًا وأوسعها مشاركة، وتشدد على ضرورة استخدام الآليات الحكومية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك آليات لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك المواد الفنية والبيانات الإحصائية ذات الصلة، استخداماً فعالاً في عملية الاستعراض، مع الإشارة إلى أن مكتب الممثل السامي يعين، وفقاً للفقرة ٤٩ أيضاً، منسقاً لعملية التحضير على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتشير إلى أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، توفير الدعم اللازم والمساهمة بنشاط في العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

٢٣ - **تقرر أيضاً** أن تدعو، في وقت مبكر من عام ٢٠١٣، إلى عقد لجنة حكومية دولية تحضيرية لا يزيد ما تعقده من جلسات عن اثنتين؛

٢٤ - **تقرر كذلك** اتخاذ قرار بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر، وتاريخ ومكان انعقاده، ومكان اجتماعات اللجنة التحضيرية ومدتها ومواعيد انعقادها، وذلك قبل نهاية دورتها السادسة والستين، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة إجراء المشاورات اللازمة في هذا الصدد؛

٢٥ - **تشجع** الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، والكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماني الوزاري الدولي^(٣) ودعم مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ برنامج عمل ألماني وعن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية الفنية والتنظيمية واللوجستية للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر".